هوامش

في لبنان، لا توفّر الأزمة القائمة اليوم أيّاً من فئات المجتمع. وهذا ما يستدعي البحث عن حلول من شأنها التقليل من تبعات ما يحصل ودعم العائلات التي تحتاج إلى ذلك أكثر من سواها

سلع جيّدة بأسعار مناسبة (العربي الجديد)

سوق التوفير

بضائع في متناول الجميع بصيدا اللبنانية

صيدا ـ **خليل العلي**

في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعانيها اللبنانيون، قامت مبادرات عدّة هدفها التخفيف عن المواطن في ظلّ غياب سياسات اقتصادية حكومية ناجحة. ومن تلك المبادرات «سوق التوفير الصيداوي» الذي أطلقته مؤسسة «الرعاية» في مدينة صيدا جنوبي لبنان بهدف تأمين سلع أساسية من مواد غذائية ومنظفات ضرورية تحتاجها كلّ عائلة. ويومياً، منذ الصباح، تقصد عائلات عدّة سوق التوفير لتأمين ما يلزمها لقاء أسعار أقلّ من الأسواق التجارية الأخرى، علماً أنّ البضائع ذات جودة عالية. وبهدف الاستفادة، لا بدّ من الحصول على بطاقات من مركز «الرعاية» متوفّرة لجميع سكان المدينة مجاناً.

يقول مدير العلاقات العامة والإعلام في مؤسسة «الرعاية»، غسان حنقير، لـ«العربي الجديد» إنّ «فكرة سوق التوفير انطلقت مع بداية الأزمة الاقتصادية في لبنان، بعد انطلاق الثورة ضدّ الفساد (17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019)، إذ بدأ الوضع الاقتصادي يتدهور في ظلّ انخفاض سعر الليرة اللبنانية في مقابل الدولار الأميركي وارتفاع أسعار السلع الغذائية». يضيف حنقير أنّه «في إطار المشاريع الإنتاجية في المؤسسة، أتى سوق التوفير الذي يُنظَّم مرّة واحدة أسبوعياً في أحد مواقف السيارات في مدينة صيدا. لكنّنا مع انتشار فيروس كورونا الجديد والالتزام بالحجر المنزلي وإعلان التعبئة العامة، اضطررنا إلى وقف السوق بصيغته الأساسية. ومع اتّجاه الوضع الاقتصادي إلى مزيد من الانهيار، صار من الصعب على المواطن المقيم في مدينة صيدا أن يؤمّن المواد الغذائية الأساسية، فعمدنا إلى جعل ذلك السوق في محلّ». يُذكر أنّ أحد فاعلي الخير، وهو فلسطيني مقيم في مدينة صيدا، قدّم محلاً تجارياً لهذا الغرض مجّاناً.

ويوضح حنقير أنّ «سوق التوفير يضمّ بضائع مستوردة من تركيا وباكستان إلى جانب بعض المنتجات اللبنانية. ونحن نحاول دائماً تأمين مواد غذائية بأسعار تناسب المجتمع المحلي، لأنّ التجّار بمعظمهم يسعّرون بضائعهم بحسب سعر صرف الدولار الأميركي في السوق السوداء»، مؤكداً: «استطعنا تأمين بضائع بجودة ممتازة وأسعار ملائمة للجميع».

ويلفت حنقير إلى أنّ «الدخول إلى السوق يكون من خلال بطاقات متوفّرة لدى مؤسسة الرعاية وهي تخصّ سكان صيدا وضواحيها، فهذا السوق يخصّ سكان المدينة من دون تمييز لجهة الدين أو الجنسية. وقد تمّ في المرحلة الأولى توزيع البطاقات من خلال تجمّع المؤسسات الأهلية في المدينة، إذ قامت كلّ جمعية بتقديم مجموعة من الأسماء. أمّا في المرحلة الثانية، فكانت الفئة المستهدفة هي الأيتام المكفولين من خلال مؤسسة الرعاية والعائلات المتعففة المسجّلة لدى المؤسسة. وفي المرحلة الثالثة، استُهدف المقيمون في مدينة صيدا. واليوم، يجري التحضير للمرحلة الرابعة التي ستشمل سكّان المخيّمات الفلسطينية والنازحين السوريين، والهدف من ذلك التضامن والتكافل الاجتماعيَّان لأنّ الوضع الاقتصادي سيّئ على الجميع». ويكمل حنقير أنّ «توزيع البطاقات هو للحدّ من الازدحام ومن استغلال الأمر من قبل بعض الناس الذين قد يعمدون إلى إعادة بيع البضائع. فحامل البطاقة يحقّ له الشراء مرّة واحدة أسبوعياً».

بالنسبة إلى حنقير، فإنّ «ما شاهدناه في الفترة الأخيرة من صور لبرّادات منزلية فارغة من الطعام، يجعلنا نخاف من تحوّل الأزمة الاقتصادية إلى أزمة أمنية وهذا أخطر ما يمكن حدوثه. لذلك دورنا هو تحقيق الأمان الاجتماعي للتخفيف من الاضطرابات الأمنية والاقتصادية». ويشدّد على أنّ «مؤسسة الرعاية ستسعى إلى توفير بضائع سوق التوفير بشكل دائم حتى يتمكّن سكان المدينة من تأمين حاجياتهم».

فاطمة أحمد ربة منزل تؤمّن حاجياتها من سوق التوفير، تقول لـ«العربي الجديد»: «أشتري المواد الغذائية والحبوب من سوق التوفير لأنّ أسعارها فيه أقلّ من الأسواق الأخرى، خصوصاً أنّ العملة اللبنانية صارت بلا قيمة في ظلّ ارتفاع سعر الدولار الأميركي الأمر الذي يدفع التجّار بمعظمهم إلى رفع أسعار المواد الغذائية بحسب سعر الصرف في السوق السوداء».

من جهته، يخبر علي حسن «العربي الجديد» أنّه حصل على بطاقة من مؤسسة «الرعاية» لاستخدامها في شراء المواد الغذائية المطلوبة لعائلته، مؤكداً أنّه «من خلال ذلك تمكّنت من توفير أكثر من 50 في المائة من سعر المواد الغذائية بحسب المتوفّر في المحال». ويشكو من «الغلاء الذي يكوينا، فنحن لم نعد نستطيع تأمين ما يلزمنا، لذلك لجأنا إلى هذا السوق الذي يوفّر كلّ ما نحتاجه بالسعر المناسب لنا، مع العلم بأنّ البضائع كلّها جيدة».

تجدر الإشارة إلى أنّ مؤسسة «الرعاية» تسعى إلى فتح فروع أخرى من «سوق التوفير» في نطاق مدينة صيدا، بهدف التخفيف من أعباء المواطنين، على أمل أن تعمّم هذه التجربة على باقي المدن اللبنانية للحدّ من الاحتكار وارتفاع أسعار السلع باختلافها.

باختصار

مبادرة «سوق التوفير الصيداوي» أطلقتها مؤسسة «الرعاية» في مدينة صيدا اللبنانية بهدف تأمين سلع أساسية من مواد غذائية ومنظفات ضرورية

■■■

فكرة السوق انطلقت مع بدء الوضع الاقتصادي بالتدهور في ظلّ انخفاض سعر الليرة اللبنانية في مقابل الدولار الأميركي

■■■

تسعى مؤسسة «الرعاية» إلى توفير بضائع السوق بشكل دائم حتى يتمكّن سكان صيدا من تأمين حاجياتهم

وأخيراً

«أنا لا أخلع صاحبي»

رشا عمران

في قضيةٍ أثيرت أخيرا في مصر، وشغلت الوسط الثقافي المصري والعربي الحاضر على «السوشال ميديا»، باعتبار أن طرفي القضية ينتميان إلى الوسط الثقافي، اتهمت شاعرة شابة ناشرا كبيرا ومعروفا جدا ناشطا ثقافيا وسياسيا، وواحدا من رموز الثقافة ورموز ثورة يناير في مصر، بالتحرّش بها قبل حوالي عام ونصف العام، عندما كانت في زيارة له إلى مكتبه، كعادة غالبية مثقفي مصر، وزائرين لها من العرب! وفي قضايا التحرّش في بلادنا إشكالات عديدة، حيث يكاد يكون عاما، وحيث من النادر أن أنثى نجت منه، وهو ما يجعل المتهم بالتحرّش مدانا مباشرة، من دون انتظار أدلة أو إثباتات. الدليل الوحيد غالبا هو كلام الضحية ذاته، وغالبا ما يتم أخذ كلامها بوصفه حقيقة، بسبب التاريخ الطويل للنساء في التعرّض للتحرّش والاغتصاب والعنف الجنسي بكل أنواعه.

مما لفتني في الضجّة المثارة بشأن القضية اتهام بعضهم أصدقاء الناشر الحميمين، ممن وقفوا إلى جانبه، ودافعوا عنه بشراسةٍ في وجه الاتهامات التي طاولته، أن حماسهم له ولبراءته وقوف ضد الحق والحقيقة، وموقفٌ لا أخلاقي، وفيه تمييع لقضايا النضال النسوي ضد التحرّش، مطالبينهم بمقاطعته بوصفه متحرّشا، أو بالصمت والتجاهل! ومعتبرين أن كل من نفى إمكانية أن يقوم الناشر بهذا الفعل، أو دافع عنه معدّدا مناقبه، هو بالضرورة متحرّش مثله إن كان ذكرا، أو صاحبة مصلحة إن كانت المدافعة امرأة. وبغض النظر عما تحمله قضايا كهذه من تصفية حساباتٍ شخصيةٍ وعامة، مع أطراف القضية وضدها، حين تثار علنا، فإن الالتباس في التعليقات المثارة ضد أصدقاء المتهم أدهشني فعلاً، وجعلني أفكّر بمعنى الصداقة، وكيف نفهمها وكيف نتعامل مع أصدقائنا، وما هي القضايا التي يمكن أن نتخلّى عن أصدقائنا لأجلها، وكيف أساسا يمكننا المحافظة على صداقاتٍ طويلةٍ وعميقة تصمد، على الرغم من تعرّضها لاختباراتٍ كثيرة!

«أما أنا فلا أخلع صاحبي/ عاشرته وعرفته وخبرته/ ولذا لا أخلع صاحبي». ربما يعبر هذا المقطع الشعري لمظفر النواب، عما أفهمه فعليا من معنى الصداقة، فأنا أراها انحيازا كاملا للصديق من دون تردد أو تلكؤ. لا تحتمل الصداقة حالة الوسطية، أن تكون صديقا لأحد يعني أن تقف معه في كل حالاته، أن تقبله كما هو، وأن تقبل أخطاءه، وأن تدافع عنها، خصوصا في الأزمات والمحن والأمور المصيرية! أن تتخلّى عن صديقٍ في أزمةٍ ما بذريعة أنك لم تكن تعرف أخطاءه هو كما يقال العذر القاتل. أن تكون صديقا لأحد يعني أن تسانده حتى النهاية في الأزمات الصعبة، نحن نحتاج أصدقاءنا في حالات الفرح حتما، نحب أن نتشارك معهم لحظات سعادتنا، لكننا أكثر احتياجا لهم في لحظات ضعفنا، حين نسقط في فخّ ما، كالمرض أو العجز أو الحاجة أو الفضيحة أو الاتهام أو قضية قانونية... لا شيء يبرّر تخلّي الأصدقاء عنا في حالاتٍ كهذه سوى أن من ظننّاهم أصدقاء لم يكونوا كذلك؟!

قد يقول أحد إن ثمة قضايا أخلاقية، الوقوف مع المتهم فيها مضرٌّ بالسمعة الشخصية وبالشأن العام المتعلق بالقضية، كقضية التحرّش مثلا. نعم، ربما سوف يدفع الصديق من سمعته ثمنا لانحيازه لأصدقائه، في زمن «السوشال ميديا» الشبيه بالصحافة الصفراء، حيث التعرّض للبشر سهل ومتاح، ولا أحد يعاقب عليه. ولكن من قال إن ليس لخيارات الحياة أثمان باهظة؟ قد يكون الأصدقاء الخيار الوحيد في حياتنا المبني على تكامل العقل والعاطفة. نحن لا نختارهم إلا بناءً على معطياتٍ مهمةٍ تجعلنا نضمن أننا سند لهم وهم سند لنا. العائلة أمرٌ آخر، والحب أيضا أمرٌ آخر، للعقل فيه نصيب أقل. علاقتنا بالمعارف تحتمل هذا التخلي، فهي غالبا قائمة على المصادفة أو على المصلحة المؤقتة والدائمة، لا على معطى إنساني وأخلاقي قيمي مهم، كما هي الصداقة!

هل أخطأ أصدقاء الناشر المتهم بمساندته والدفاع عنه؟ قطعا لا. ولو كان صديقي لدافعت عنه بشراسة وقوة، ولا أقبل أساسا من أصدقائي نصف الموقف بما يخصني في أزماتي ومعاركي. ولا يليق بي كصديقة أن أقف نصف موقف تجاه ما يتعرّض له أصدقائي. ليس لأنني أعلي من شأن الصداقة أعلى من القضايا الأخلاقية العامة، ولكن لأن أي نقاشٍ مع صديقٍ متهم يمكن تأجيله حتى اكتشاف الحقيقة. عندها يمكن الاعتذار عن الصداقة فيما لو كان الاتهام حقيقيا ولا يتناسب مع معاييري الأخلاقية، لكن التخلّي في وقت الأزمة هو دليل على شخصية جبانة، تتناسب مع حال الصحافة الصفراء على وسائل التواصل.

> علاقتنا بالمعارف تحتمل هذا التخلي، فهي غالبا قائمة على المصادفة أو على المصلحة المؤقتة والدائمة

سعر النسخة: مصر **جنيهان**، تونس **900 مليم**، لبنان **1000 ليرة**، قطر **3 ريالات**، السعودية **3 ريالات**، الكويت **200 فلس**، الإمارات **3 دراهم**، عمان **300 بيزة**، البحرين **300 فلس**، الأردن **400 فلس**، العراق **500 دينار**، المغرب **4 دراهم**، الجزائر **ديناران**، اليمن **50 ريالاً**، سورية **25 ليرة**، السودان **10 جنيهات**، ليبيا **200 درهم**، موريتانيا **35 أوقية** ◻ UK **£ 1,20**, Austria **€ 2,20**, Belgium **€ 2,20**, France **€ 2,20**, Germany **€ 2,30**, Holland **€ 2,30**, Italy **€ 2,10**, Spain **€ 2,20**, Switzerland **CHF 3,50**
Turkey **TL 5,00**, USA **$ 2,00**